

تبادل الاتهامات بين النظام والمعارضة بشأن خرق الهدنة في درعا

دمشق - تشوب الاتفاق الذي جرى التوصل إليه بين قوات النظام السوري وقصائل المعارضة التابعة للجيش الوطني الحر في محافظة درعا حالة من الضبابية في ظل اتهام درعا لقوات النظام بخرق الاتفاق.

وحمل الجيش الوطني الحر عناصر الفرقة الرابعة، التي يقودها شقيق الرئيس السوري ماهر الأسد، مسؤولية نقض الاتفاق وقصف حي البحار جنوب درعا والجزارح المحيطة بالمدينة وقذائف الهاون، مؤكدا أنها تعد لعملية اقتحام الحي والسيطرة عليه عسكرياً.

وانسحبت قوات النظام السوري الثلاثاء من مدينة درعا بعد ساعات من دخولها لتثبيت ما تقول إنها نقاطها الأمنية وفق اتفاق التسوية الأخير، بعد اشتباكات بين قوات النظام وسكان المدينة تخللها قصف بالدبابات والأسلحة الثقيلة.

وقال قائد شرطة محافظة درعا ضرار الدندل "استكمالاً لتعزيز الحالة الأمنية في درعا البلد وإخلائها من السلاح غير الشرعي، وتنفيذاً لاتفاق درعا البلد في إجراء تسوية للمطوبين، وانتشار عدة نقاط أمنية وعسكرية ضمن أحياء البلد، قامت وحدات من الجيش بتمشيط مزارع النخلة والشياح وتفتيشها بحثاً عن بقايا العيوات النافسة لضمان تامين وصول العناصر الذين سيتم تمريرهم في النقاط ضمن البلد، وتعزيزاً لاستقرار الأمن والأمان لأهالي البلد ومحيطه".

وتعرض أحياء من درعا منذ أسابيع إلى حصار خانق من قبل قوات النظام السوري الذي يسعى لنسف الاتفاق السابق الذي جرى التوصل إليه في العام 2018 وفرض أمر واقع جديد في المنطقة الجنوبية.

وبنص الاتفاق السابق على احتفاظ أبناء درعا من الذين قبلوا الانخراط في التسوية بأسلحتهم الخفيفة مع عدم جواز انتشار القوات النظامية في عدد من المدن والأحياء ومنها درعا البلد.

وتأتي ضغوط النظام التي أخذت منحى تصاعدياً في الأسابيع الأخيرة لوضع حد لعمليات استهداف عناصره، والتي باتت تشكل إحراجاً كبيراً له، فضلاً عن أن هذا التحرك يعود أيضاً إلى تخوفه من أن تنجح خلايا المعارضة الموجودة داخل المحافظة في توحيد صفوفها بما يشكل خطراً كبيراً لاسيما في ظل غليان الشارع السوري بسبب تردي الأوضاع المعيشية.

وبعد نحو شهر من الحصار المطبق الذي تراقق مع قصف اضطر أهالي محافظة درعا إلى القبول بتسوية، وموقفها في أي مباحثات مقبلة، بعد أن أدركت خطورة ارتكازها على ضغط جوبا لدعمها في المفاوضات وأنه لن يكون كافياً لتحقيق نتائج إيجابية لها.

الجيش الوطني الحر يحمل عناصر الفرقة الرابعة، التي يقودها شقيق الرئيس السوري ماهر الأسد، مسؤولية نقض الاتفاق

وأضاف أن الاتفاق كان يقضي بأن تدخل قوات تابعة للفرقة 15 وتنتهي نقاطا محددة في المدينة، إلا أن قوات من الفرقة الرابعة داهمت منازل المدنيين وسرقت محتويات العديد من المنازل.

وتشهد مدينة درعا البلد حالة من التوتر الأمني مع سريان مفعول اتفاق التسوية الذي يقضي بتسليم الأسلحة الفردية من قبل أبناء درعا البلد وتثبيت نقاط أمنية للنظام في المدينة.

وكانت تعزيزات عسكرية ضخمة لقوات النظام وصلت إلى المحافظة في 25 يوليو الحالي، وسط حصار خانق تفرضه قوات النظام على درعا البلد أدى إلى تدهور الوضع المعيشي في الكثير من أحياء المدينة.

ومنذ أواخر 2018 دخلت محافظة درعا في حالة فلتان أمني غير مسبوقة، تملت في عمليات الاغتيال والتفجيرات التي طالت مدنيين وعسكريين سواء من جانب قوات الأسد أو من جانب الذين عملوا سابقاً ضمن فصائل المعارضة.

وتقول مصادر حقوقية من الجنوب السوري إن محافظة درعا تشهد شهرياً ما بين 30 و60 عملية اغتيال. وإذا أضيف هذا المعدل إلى ضحايا الأشهر السابقة لـ"اتفاق التسوية" فقد يزيد عدد القتلى من جميع الفئات عن ألف شخص.

وبعد انتهاء الاستشارات النيابية غير الملزمة في المجلس النيابي، أشار ميقاتي إلى أنه كان هناك إجماع كامل على الطلب بالاستئصال لتشكيل الحكومة الجديدة "في نعي دور الدولة في هذه الظروف الصعبة".

ولفت إلى أن "مطلب المواطن هو العيش الكريم والحصول على الكهرباء والوداء والمحروقات"، مؤكداً أنه سيتدرب دائماً إلى القصر الجمهوري للوصول إلى تشكيل الحكومة بأسرع وقت ممكن وسيطعن رئيس الجمهورية على النتائج والضرورة القصوى للتأليف.

وكان الرئيس عون كلف الإثنين بعد انتهاء الاستشارات النيابية ميقاتي بتشكيل حكومة جديدة بعد تسميته من قبل 72 نائباً من أصل 118.

ويأتي تكليف رئيس جديد لتشكيل حكومة للمرة الثالثة بعد اعتذار رئيسين مكلفين سابقين منذ استقالة حكومة حسان دياب في 10 أغسطس الماضي على خلفية الانفجار الذي هز مرفأ بيروت في الرابع من نفس الشهر.

وفي 22 أكتوبر الماضي تم تكليف سعد الحريري بتشكيل حكومة جديدة، لكنه قدم في 15 يوليو الحالي لرئيس الجمهورية اعتذاره عن تشكيل حكومة جديدة بسبب عدم التوافق بينهما على تشكيلتها.

حزب الله يفرض على عون وباسيل تسهيل تشكيل حكومة ميقاتي

التيار الوطني الحر يعلن دعم الحكومة الجديدة دون المشاركة فيها



محمد رعد: نضمن باسيل

وقالت إن الدعم المالي لن يتدفق قبل بدء الإصلاحات.

وكشف مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل الثلاثاء في بيان أن نظام العقوبات بشأن لبنان سيُنجز قبل نهاية يوليو الجاري.

وكان بوريل قد أكد في زيارته الأخيرة إلى بيروت في منتصف يونيو الماضي أن العقوبات على السياسيين اللبنانيين "على الطاولة وناقشها"، أملاً ألا يتخذ قرار بشأنها.

كما رأى حينها أن "الأزمة التي يواجهها لبنان نشأت من عوامل داخلية وليست خارجية"، محملاً الطبقة السياسية المسؤولية.

ووصف بوريل الأزمة التي يواجهها الاقتصاد اللبناني بالـ"مرعبة"، داعياً إلى تشكيل حكومة قادرة على تنفيذ الإصلاحات.

وبدا ميقاتي الثلاثاء متفائلاً بنجاحه في تاليف حكومة سريعاً إذ أنه يحظى بدعم فرنسا والاتحاد الأوروبي إضافة إلى الولايات المتحدة وفي ظل أزمة داخلية مستفحلة أجبرت من عرقلوا تكليف الحريري على التراجع عن شروطهم والسعي لحيازة الثلث المعطل الذي يسمح لهم بعودة نشاط الحكومة إذا ما تعارضت قراراتها مع مصالحهم وأجنداتهم.

ويعتمد تشكيل الحكومة كثيراً على موقف حليف باسيل وهو حزب الله الذي رفض بقاء حليفه المسيحي الرئيسي خارج حكومة سعد الحريري في وقت سابق عندما هدد باسيل بعدم المشاركة فيها، إلا أن دعواته (حزب الله) الأخيرة لتسهيل تشكيل حكومة ميقاتي وموقف باسيل الداعم للحكومة المحتملة يُشعر على تنسيق مسبق لتجاوز عقبة التحالف وضغوط على تياره من أجل تسهيل مهمة ميقاتي.

وعلى عكس ما حدث في ترشيح رئيس الحكومة المكلف السابق سعد الحريري فإن كتلة حزب الله البرلمانية رشحت ميقاتي، إذ قال رئيس الكتلة محمد رعد الإثنين "لطالما تعاطينا بكل إيجابية مع مختلف الجهود لتشكيل الحكومة".

وأضاف رعد "مع ظهور مؤشرات تلج إلى إمكانية تشكيل حكومة، فإنه من الطبيعي جداً أن تؤيد الكتلة وتشجع وتعزز هذه الإمكانية، ومن هنا جاءت تسميتنا لدولة الرئيس ميقاتي كرئيس تكوّن لجان عمل مشتركة بين الطرفين، أيضاً إعطاء جرعة إضافية لتسهيل مهمة التاليف".

وتضغط الدوائر الغربية على الساسة اللبنانيين لتشكيل حكومة يمكنها بدء إصلاح إصلاحية تقوم به الحكومة من الفساد، وقد هددت بفرض عقوبات

تعكس التصريحات المتفائلة لرئيس الحكومة اللبنانية المكلف نجيب ميقاتي وحديثه عن وجود إجماع للإسراع بتأليفها تغييراً في مواقف حزب الله والتي انعكست بدورها على التيار الوطني الحر برئاسة جبران باسيل صهر رئيس الجمهورية ميشال عون وهو أحد الأطراف التي عرقلت تشكيل حكومة سعد الحريري.

بيروت - كشفت مصادر سياسية لبنانية أن هناك توجهاً لتشكيل حكومة لبنانية تضم وزراء اختصاصيين برئاسة نجيب ميقاتي.

وقالت هذه المصادر في تصريح لـ"العرب" إن حزب الله الذي سُمي ميقاتي في الاستشارات النيابية الملزمة التي أجراها رئيس الجمهورية، سيفرض على عون وصهره رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل تشكيل مثل هذه الحكومة.

وكانت أهم إشارة إلى تسهيل مهمة ميقاتي إعلان باسيل أن جماعته لا تريد المشاركة في الحكومة المرتقبة والتي حددت المبادرة الفرنسية جدولاً لأعمالها لكنها ستدعمها.

وأبلغ باسيل ميقاتي قرار التيار بعدم المشاركة في الحكومة الجديدة، وذلك خلال لقاء كتلة لبنان القوي بالرئيس المكلف في سياق الاستشارات النيابية غير الملزمة التي أجراها الأخير في مجلس النواب الثلاثاء.

وبعد اللقاء اعتبر باسيل في تصريح من المجلس أن "تكليف ميقاتي بدون موافقة كتلة لبنان القوي يعني أن التيار ليس الاكثري ولم يكن يوماً جزءاً من الاكثري في أي حكومة شكلت".



وأكد أن التيار في "الموقع المساعد" للرئيس المكلف، مضيفاً "لا نمارس الحرد ولا النقد السياسي".

وأكد "نحن مع تاليف سريع للحكومة وواجبنا تقديم التسهيلات اللازمة لذلك والدعم للإنجاز بدون التدخل في عملية التاليف إطلاقاً، فنحن نشرك دستورياً بالكامل ومعينون بتقديم الدعم الكامل لأي عمل إصلاحية تقوم به الحكومة ومعارضتها حين تحطى".

السلام في السودان يواجه تحديات التحالف الجديد بين الحلو ونور

ستفهم على أنها استجابة لهذا التغيير ما يعرضه لتقديم تنازلات.

وردت قيادات في جبهة الحلو على مقررات المؤتمر بتأييدها على أن ما جاء فيه "محاولة حكومية فاشلة للتغلب على الحركة في المفاوضات"، وأن المؤتمر جرى عبر دعم وتخطيط أطراف معلومة لدى هذه القيادات بهدف التثبيث على مواقف الحركة التفاوضية.

وذكر أساتذ العلوم السياسية بجامعة الخرطوم أبو القاسم إبراهيم آدم أن الاتهامات الجاهزة للحكومة بالتسبب في انشقاقات الحركة ليست في محلها لأن تلفون كوكي يحظى بدعم واسع من أبناء جبال النوبة الذين يعتبرون الحلو غربياً عنهم، لأنه لا ينتمي إلى هذه الاثنية.

وهناك بُعد آخر في العلاقة بين الطرفين يتعلق بوضعية كليهما على الأرض، لأن الحركة الشعبية - شمال تعاني انشقاقاً يؤثر سلباً على قدراتها في التفاوض بمفردها مع الحكومة الانتقالية، وتدعم عملية استعانتها بحركة نور عديدة، ما يعني وجود قوة تدفع باتجاه أن يكون هناك اتفاق منفصل وليس ضمن اتفاق جوبا الموقع عليه في 3 أكتوبر الماضي.

ويتوقع مراقبون أن يتفجر خلاف بين الحكومة والحركة في حال جرى الدخول في مفاوضات جديدة لأنهما لن يقبلتا باشتراطات وردت بحققهما في اتفاق جوبا عند الحديث عنهما، إذ تنص المادة الثامنة من الاتفاق على "السماح بانضمام أطراف جديدة بشرط موافقة الأطراف المعنية عليها بالإجماع".

وجاء في المادة التاسعة "سيكون الطرف الجديد ملتزماً بجميع شروط والتزامات الاتفاق كما لو كان طرفاً أصيلاً فيه"، وهو أمر لن يقبله الحركتان غير الموقعتين على اتفاق جوبا للسلام.

ويغري حصول قادة الحركات الموقعة على اتفاق السلام على مناصب مهمة أطرافاً أخرى للانخراط في السلطة، وقد يجري توظيف الطروحات السياسية التي يؤمن بها الحلو ونور للحصول على مكاسب تتجاوز علمانية الدولة وتقدير المصير ووجود منبر للتفاوض من داخل السودان.

لأن مكونات الحكم الانتقالي تسعى للحفاظ على المعادلة الحالية التي يحظى فيها العسكريون بنفوذ كبير مقابل تيارات مدنية وحركات مسلحة ليست بنفس القوة التي يتمتع بها الحلو في جنوب كردفان ونور في دارفور.

وعند الحلو إلى الدخول في تحالفات سياسية عديدة مع قوى مدنية انسحبت من تحالف قوى الحرية والتغيير ووقع اتفاقيات مشتركة مع كل من الحزب الشيوعي وتجمع المهنيين السودانيين، غير أن تحالفه مع نور الذي تحظى حركته بقوة سياسية وعسكرية يزيد من مخاوف السلطة التي قد تلجأ إلى إضاعة المزيد من الوقت لحين ترتيب أوراها.

وفشلت جولة التفاوض الأولى بين الحكومة والحركة الشعبية التي جرت مطلع الشهر الماضي في التوصل إلى اتفاق سلام يعالج الملفات الرئيسية، وقررت وساطة جنوب السودان تعلق المفاوضات لإجراء مشاورات، ولم تتمكن من التوافق على تحديد إطار زمني لعودة المباحثات مرة أخرى.

وأكد أساتذ العلوم السياسية بجامعة أفريقية العالمية في الخرطوم مصطفى الجميل أن اجتماعات كاودا تؤكد انتقال التنسيق الخفي بين الحلو ونور إلى العلن لدفع مفاوضات السلام.

وأضاف لـ"العرب" أن "التقارب يمكن أن يكون إيجابياً من جهة إرغام السلطة الانتقالية على استكمال المفاوضات في

الخرطوم - دفع الجمود الذي أصاب المفاوضات بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة غير المنضوية في اتفاق السلام إلى تشكيل تحالف جديد للضغط على الخرطوم وحثها على استكمال المباحثات، وهو ما قاد إلى تحالف ملجأ بين الحركة الشعبية لحرير السودان - شمال بقيادة عبدالعزيز الحلو وحركة جيش تحرير السودان بقيادة عبدالواحد نور.

وتتوقع أوساط سياسية أن يقود التحالف بين الحلو ونور إلى تعقيدات تصعب الوصول إلى اتفاق مماثل لما جرى مع الجبهة النورية لأسباب تتعلق بتثبيت

الحركتين بمواقفهما لإقرار علمانية الدولة وبحثهما عن مكاسب نوعية.

وعقد الحلو ونور اجتماعاً مغلقاً الإثنين على هامش زيارة يقوم بها الثاني إلى مدينة كاودا (مغلل الحركة الشعبية بجنوب كردفان)، أسفر عن توافق على تكوين لجان عمل مشتركة بين الطرفين، دون تقديم توضيحات بشأن اللجان وطبيعة عملها.

وتبدو هذه اللقاءات وسيلة ضغط على السلطة الانتقالية التي تخشى أن يكون هناك تكتل جديد للحركات غير الموقعة على اتفاق جوبا، في ظل اهتمام إقليمي بضرورة إنجاز السلام الشامل،



مسار سلام متعثر

مصطفى الجميل
التنسيق الخفي بين الحلو ونور انتقل إلى العلن

وشكل المؤتمر الذي عقده القيادي السابق في الحركة الشعبية تلفون كوكو في جوبا الأحد، بمشاركة عدد من قيادات الحركة واتفق فيه على تعيينه قائداً للحركة بدلاً من قائدها الحالي عبدالعزيز الحلو، ضربة قوية لأن الانشقاق ستكون له انعكاسات على علاقة الحلو بحكومة جوبا وقدرته على تمرير مطالبه كاملة في المباحثات.

كما أن صدور ما يوحي بدعم الحكومة الانتقالية لخطوة الانشقاق يضاعف شكوك الحلو في نواياها ويعرقل عملية استئناف المفاوضات بينهما، فعودتها للجلوس إلى الطاولة في هذه الأجواء

ورفضت الخرطوم الاعتراف بالانشقاقات داخل الجبهة الثورية خلال مفاوضات السلام التي ترتب عليها خروج مني أركو مناوي ورئيس حركة جيش تحرير السودان، ودمعت الاستمرار في مسار تفاوضي واحد.